القضية الجنوبية... بين الوطنية والسياسية والحقوقية

أحزاب / نور الدين القعاري

اصطدمت الآراء والأفكار في ورشة عمل عقدتها منظمة رقيب للدفاع عن حقوق الإنسان ضمت 40 مشاركاً ومشاركة من أبناء المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية في إيجاد تعريف واضح للقضية الجنوبية برعاية الأخ رئيس الوزراء الأستاذ محمد سالم باسندوة وبحضور وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور التي قالت في كلمتها: إن الجنوب يقف الآن أمام مشروعين لا ثالث لهما الأول يتمثل في الحل الفدرالي في الحكم والآخر ينادي بالانفصال وفك الارتباط.

وفي تصريح صحفي قال محمد عبدالله عبدالقوي، رئيس أحزاب اللقاء المشترك بمحافظة عدن: إن القضية سياسية نتج عنها مظالم حقوقية.. هي أزمة سياسية تطورت واستفحلت ولم تفلح معها الجهود.. والمشاريع التي قدمت كانت تتكلم عن أزمة سياسية وذهبنا إلى الأردن لمعالجة أزمة ووضع متأزم نتج عن حرب 94 م.

شادي خصروف، مدرس بجامعة صنعاء بكلية التجارة يقول: القضية الجنوبية قضية وطنية حقوقية سياسية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية

رئيس احزاب المشترك بعدن: القضية الجنوبية سياسية نتج عنها مظالم حقوقية

ظهرت نتيجة لغياب العدل والديمقراطية ودولة المؤسسات.

وقالت المجموعة الأولى التي أطلق عليها "لا تجلدونا باتهامنا بسكوت النخب الشمالية".

أما المجموعة الثانية التي عبرت عن رأي الشارع الجنوبي قالوا: "القضية حقوقية قبل أن تكون سياسية وقضيتنا الجنوبية هي تقويض الدولة عندما ألغوا مشاركة الجنوب في الحكم وتدمير مقومات الشعب الجنوبي في 94، وليست قضية وطنية".

يشار إلى أن الفعالية التي تتبعها ورشة مماثلة عن قضية صعدة تأتي ضمن برنامج "ديوان الحوار" وأشار الدكتور عبدالله الشليف رئيس منظمة رقيب إلى أن الهدف من البرنامج هو تعزيز الدور الهام للحوار في بناء المجتمع وغرس مفاهيم القبول بالرأي الآخر "وخاصة أولئك الذين تأثروا بالصراع والأحداث من خلال إجراء ندوات وورش عمل تعزز سبل التفاهم وتطور مهاراتهم في المشاركة الفعالة في فهم القضايا المختلفة وتسهم في النهوض بالحوار وتقريب وجهات النظر المختلفة".

ونوه الشليف بأن منظمة رقيب تسعى من خلال البرنامج إلى رفع الوعي لدى الأطراف المختلفة بالاهتمام بقضايا الآخر وأهمية التقارب في الرؤى والأفكار، متمنيا أن يسهم هذا البرنامج في إضافة جديدة على المستوى الوطني وعلى مستوى مخرجات البرنامج وتقديمها على طاولة الحوار الوطني القادم.

وفي حديث لـ"أحزاب" قال رئيس منظمة رقيب لحقوق الإنسان، الدكتور عبد الله الشليف: إن البرنامج الحواري الذي نظمته رقيب يأتي في إطار تعزيز الحوار الذي أصبح خياراً وطنياً وحيداً في اليمن ويجب على الجميع التجاوب معه والالتفاف حوله والعمل على إنجاحه وتحقيق أهدافه وتطبيق مخرجاته حتى يتمكن اليمن من طي صفحة التوتر والحيلولة دون إنزلاق البلاد نحو الصراع السياسي أو الانهيار الاقتصادي أو الشرخ الطائفي.

وأضاف الشليف: أن البرنامج يعمل على مناقشة أهم قضايا الوطن بشفافية وحرية وصدق بحيث يُؤسس الفاعلون فيه من مختلف الاطياف لشراكة ايجابية جادة بينهم لخلق ثقة متبادلة بين جميع الشركاء في العمل القادم على أسس من الشفافية المتسمة بالوضوح والموضوعية من منطلق القبول بالآخر واحترام الاختلاف في الرأي دونما تمييز أو تهميش أو اقصاء أو انحياز.

التحرك المطلوب لاستقطاب الأطراف غير المشاركة إلى الحوار

أوضح ناطق المؤتمر الشعبي العام عبده الجندي بأن التهدئة الإعلامية مسئولية وطنية كفيلة باستقطاب ما تبقى من الأطراف غير المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني لتحقيق ما نحن بحاجة إليه من الإجماع الوطني الذي يحقق المرجعية الدستورية والقانونية الكفيلة بتحقيق الحكم الرشيد والحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره.. وخلص الجندي في تناولة صحفية إلى أن جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية والحزبية والمنظمات الجماهيرية والشبابية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بانتهاج الأساليب الحريصة على جمع الأطراف وعدم اللجوء إلى الأساليب الاستفزازية والابتعاد عن خطأ الخلط بين الحساسيات والثارات الموروثة ومغادرة الماضي إلى الآفاق الرحبة للحاضر والمستقبل وتجنب الممارسات والاتهامات الظالمة للجماعات والأحزاب والأشخاص.

قراءة في مطالب بعض الحراك

أكد الكاتب والباحث عبدالناصر المودع أن الأصوات المنادية بفك الارتباط لا تمتلك المقومات الضرورية لتحققه لافتقار الحركة الانفصالية إلى أي أساس قانوني يمنحها الشرعية، فوفقا للقانون الدولي، فإن المناطق الجنوبية من اليمن هي جزء من أراضي الجمهورية اليمنية. وهو ما يعززه قرارا مجلس الأمن رقم 2014 و2051 اللذين أكدا على ضمان وحدة واستقرار اليمن حسب الباحث الذي يرى أيضا في ان هناك المانع القانوني إذ لا يحظى الانفصال بدعم خارجي حقيقي لإدراك الإقليم والخارج بأن الانفصال سيؤدي إلى مزيد من الفوضى وانعدام الاستقرار في اليمن، وربما انهيار الدولة اليمنية.. كما أن هذه الدعوة تفتقر حسب المودع إلى الإمكانيات السياسية والعسكرية التي تمنحها القدرة على بسط سيطرتها المادية في المناطق الجنوبية لفرض واقع انفصالي فعلي.. إضافة إلى حالة التشتت والنزاع التي تعيشها حاليا الحركة الانفصالية، حيث لا وجود لتنظيم سياسي أو عسكري حقيقي لهذه الحركة حتى الآن.. ويقول الباحث عبدالناصر المودع: هناك قوى جنوبية رئيسية ترفض الانفصال، ولن تسمح للقوى الانفصالية بتنفيذه على الأرض.. كما انه لغياب الفصل الثقافي الحقيقي بين الشماليين والجنوبيين تأثيره إذ لا وجود لاختلافات عرقية أو دينية أو مذهبية بين الطرفين، كما أن هناك تداخلا سكانيا كبيرا بينهما يستحيل فصله، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من ربع سكان الجنوب هم شماليون أو من أصول شمالية، يقابلهم مئات الألوف من سكان الشمال من أصول جنوبية، ويخلص الباحث في قراءته إلى أن ارتفاع وتيرة الانفصال ما هو إلا انعكاس لحالة التراخي الأمني والسياسي، الناتجة عن ضعف السلطة وانقسامها، وتزايد التدخلات الخارجية في المرحلة الانتقالية التي يعيشها اليمن.. وقال: إن من يعرف الأوضاع في اليمن، يدرك أن الوحدة رغم الصعاب التي واجهتها، قد خلقت تشابكا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا يستحيل تفكيكه دون تفكيك الدولة نفسها. وهذه الحقيقية تجعل من خيار الوحدة الاندماجية أقل الخيارات سوءا لليمن الآن، وربما في المستقبل.

نعمان: على القوى السياسية العمل باتجاه خيارات متعددة

> أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني الدكتور ياسين سعيد نعمان أن مؤتمر الحوار لابُد أن يبدأ باعتباره استمراراً للعملية السياسية، لأنه إذا توقفت العملية السياسية المُشكلة التي ستترتب على ذلك ربما العودة إلى مربع العنف، وقال: إن المشكلة القائمة حالياً في عملية التحضير للحوار هي في "اختيار ممثلي الشباب المستقلين والمرأة، ومنظمات المجتمع المدني، وهذه لم تحسم بعد، وفيها الكثير من الصعوبات، ولدينا تمثيل الحراك الجنوبي".. وتأمل إنجاز هذه المسائل خلال الفترة حتى موعد بدء مؤتمر الحوار.

وأوضح الدكتور ياسين نعمان بأن الحوار في الوقت الراهن ليس بين دولة وقوى سياسية كما كان يحصل في السابق وإنما بين قوى سياسية، وكلها تبحث عن حل لمشكلة هذا البلد، وعليها أن تتفق، وفشل الحوار -حسب الدكتور نعمان- يعني فشل هذه القوى في إيجاد حل.. وقال: أنا أعتقد بأن على الجميع العمل باتجاه خيارات متعددة، الخيار الأول هو الوصول إلى الحل الأمثل الذي يؤدي إلى حل المشكلات القائمة (مشكلة الجنوب، مشكلة صعدة، مشكلة الدولة بشكل عام)، أما إذا تعثر هذا لا بُد أن يصلوا إلى قاسم مشترك فيما يتعلق بالدولة الضامنة لهذه المشاريع السياسية، كي تتنافس فيما بينها سلميا، ولذلك لا بُد أن يخرج مؤتمر الحوار برؤية تجنّب البلد العودة إلى منزلق العنف بأي شكل من الأشكال، وهذه المستويات من النجاح تغنينا عن الحديث عن الفشل.

وألمح أمين عام الحزب الاشتراكي إلى أن "الذين سيدخلون مؤتمر الحوار ليسوا كلهم مستعدون لإنجاح الحوار".. مؤكداً أن هذا النجاح ليس مسؤولية الرئيس وحده، بل مسؤولية كل القوى السياسية.

وتوقع أن يكون هناك وحتى موعد المؤتمر في الـ18 مارس مزيد من القرارات ومزيد من الخطوات العملية التي من شأنها أن تهيّئ المناخ والمناسب لإجراء الحوار الوطني.

الحوار... ومتطلبات التحول

> وفقا لما حددته اللجنة الفنية للحوار واستنادا إلى آلية تنفيذ الأعمال الانتقالية بشأن الموضوعات التي ينبغي أن يبحثها مؤتمر الحوار الوطني فإن الموضوعات المقرر تناولها في جلسات المؤتمر سواء الجلسات ذات الصفة الشاملة لمختلف الأطراف أو تلك التي جرى توزيعها في لجان أو فرق عمل يمكن الإشارة اليها في صيغتها التي وزعتها فنية الحوار نهاية الأسبوع الماضي ضمن لقاءها بوسائل الإعلام المحلية والخارجية بأنها تقع في «13» موضوعاً رئيسياً تتفرع منها مواضيع فرعية القضية الجنوبية وقضية صعدة وفيهما سيجري مناقشة جذور القضية، محتواها، وكيفية حلها، وضمان عدم تكرار ماحدث، وقضايا ذات بعد وطني وهي قضايا النازحين وسبل معالجتها، استرداد الأموال والأراضي المنهوبة في الداخل والحارج بسبب إساءة استخدام السلطة، مكافحة الإرهاب.. المصالحة الوطنية وتشمل: الصراعات السابقة والانتهاكات الحقوقية المرتبطة بها، قضايا وحقوق المخفيين قسرا، انتهاكات حقوق الإنسان عام 2011م.. بناء الدولة (الدستور مبادئه وأسسه): هوية وشكل الدولة، نظام الحكم، النظام الانتخابي، السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، النظام الإداري.. الحكم الرشيد: سيادة القانون، توازن السلطة والمسئولية، تطبيق المساءلة والمحاسبة والشفافية، تحقيق العدل والمساواة، محاربة ظاهرة الفساد، تكافؤ الفرص بين المواطنين، توسيع المشاركة الشعبية، كفاءة الإدارة العامة، دور منظمات المجتمع المدني، دور الأحزاب، أسس السياسة الخارجية.. أسس بناء الجيش والأمن ودورهما: أسس بناء الجيش وطنياً ومهنيا، مدى أفق مخرجات إعادة هيكلة الجيش مع تلك الأسس، دور الجيش في الحياة السياسية، مؤسسة الأمن كهيئة مدنية.. استقلالية الهيئات ذات الخصوصية وتشمل موضوعات: الخدمة المدنية، الإعلام، الأوقاف، الواجبات الزكوية، حقوق الإنسان (شبه رسمية)، دار الإفتاء، شئون الأحزاب، الهيئات ذات العلاقة بالفئات (الشباب، المرأة.. إلخ).. الحقوق والحريات: حقوق وحريات عامة (السياسية، المدنية، الاقتصادية، والاجتماعية، الثقافية والفكرية والمذهبية)، حقوق وحريات خاصة: (المرأة، الشباب، الطفل، زواج الصغيرات، المهمشون، ذوو الإحتياجات الخاصة، المغتربون، الاقليات، النازحون واللاجئون).. التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة وفيها موضوعات: الاقتصادية، الثقافية، التعليمية، التنمية البشرية، الصحية، الاجتماعية، السياسية، دور الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المدجتمع والافراد في التنمية، ترشيد استخدام الموارد، الدعم الخارجي للتنمية.. قضايا اجتماعية وبيئية خاصة: الثأر، السلاح، الجماعات المسلحة خارج إطار القانون، القات، التنوع والتسامح، المياه والبيئة.. تشكيل لجنة صياغة الدستور وموضوعاته الفرعية: معايير العضوية والتمثيل، طريقة الاختيار، تحديد مهامها وآلية عملها.. وأخيرا موضوع ضمان تنفيذ مخرجات الحوار ونجاحها ووتتضمن: تشكيل لجنة من مؤتمر الحوار الوطني ممثلة لكافة المكونات المشاركة لمتابعة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني (المقترح ان تكون هي ذاتها لجنة التوفيق)، سلطة مجلس النواب المنتخب في المتابعة والرقابة ومسئولية الحكومة الجديدة في التنفيذ، شراكة وطنية طويلة الأمد، ميثاق شرف، ضمانات أممية.

تفاعلات...

قال القيادي في الحراك الجنوبي عبدالله الناخبي: إن الراغبين بالمشاركة في الحوار الوطني المزمع إقامته في الثامن عشر من شهر مارس القادم هم من يحملون همّ القضية الجنوبية ويسعون لإيجاد حلول واقعية لها على أساس يمن اتحادي يضم إقليمين.

***

لتوعيتهم وإيصال صوتهم إلى مؤتمر الحوار الوطني نظمت مؤسسة إيجاد حلقة نقاشية حول أشكال الحكم ضمن فعاليات مشروع "مستقبل اليمن بعيون الشباب" استعرضت أشكال الدولة البسيطة والفدرالية والكنفدرالية وأنظمة الحكم الرئاسي والبرلماني والمختلط.

***

دعا القيادي في المؤتمر الشعبي العام المهندس أحمد بن أحمد الميسري مكونات الحراك الجنوبي السلمي إلى اتخاذ خطوات جريئة وشجاعة ومراجعة مواقفها والاستفادة من الدروس والعبر التي مر بها الوطن وخاصة الجنوب وقراءة الواقع قراءة سليمة بما يساعد على وضع القضية الجنوبية في مكانها المناسب وذلك للوصول إلى حلول عادلة لها تلبي آمال وطموحات أبناء الجنوب.

***

يرى الكاتب والسياسي محمد المقالح أن الحزب السياسي يجب أن يكون خاضعا للدستور والقانون، لا خاضعا للنظرية الدينية، العقائد تخص الناس كأفراد ومن حقهم أن يعتقدوا ما يشاؤون، لكن من حقنا عليهم ومن حقهم علينا أن نتعامل وفقا للدستور والقانون.

رأيي

"الفرضية" تخطئ أحياناً

وديع العبسي
walabsi1@gmail.com

في غير مناسبة يؤكد علي سيف حسن على الحاجة إلى التواصل المباشر مع أطراف الحراك الممانعة للحوار ربما لشعور أو قناعة أن هذا التواصل يمكن أن يزيل شيئاً من الاحتقان على قاعدة تهيئة النفوس ما يمكن أن يمهد لقبول هذه الأطراف بالانخراط في المؤتمر.. وفي هذه الأوقات كانت الأمور على الأرض تسير وفق رؤية يغلب عليها فرضية قبول كل الحراك في نهاية المطاف بالمعالجات التي يتم إقرارها.

لا أدري إذا كان بالإمكان اليوم العمل بمقترح سيف وقد ظهرت لدى البعض هذه النزعات التدميرية التي تعطي إشارات على أن هذه الأطراف قد حسمت أمرها في اتجاه ما تريد بغض النظر عن الطريقة أو الأسلوب.

ورغم أن المتبقي من موعد انعقاد المؤتمر هو أسبوعان فقط إلا أن دبلوماسية الردود بشأن مشاركة كل الحراك هي السائدة.. فهل ستمضي الأمور إلى المؤتمر بدون الفصيل الممانع وتحديدا فصيل علي سالم البيض؟.

ربما الذي أوقعنا في مأزق الحصول على إجابة واضحة ذاك التأسيس من بداية الخوض في مسألة الحوار، والأطراف المشاركة، وما يمكن أن يتناوله المؤتمر من قضايا، والتعامل مع حاملي القضية الجنوبية حين أهملنا تحديد الممثل الفعلي للقضية، أو وضع رؤية واضحة تجعل الجميع أصحاب القضية وبالتالي عدم ربطها بشخص محدد بذاته أو جماعة أو فصيل وسمحنا للبعض الإدعاء باحتكاره لهذه القضية التي هي تخص وتعني كل اليمنيين، يعزز هذه الحقيقة أنه مع النجاح في إقناع العديد من فصائل الحراك للمشاركة إلا أن الأمر ظل كما يبدو ناقصا من دون موافقة فصيل البيض على المشاركة.

أتصور أنه مع اقتراب موعد المؤتمر لم يعد بالإمكان إلا حسم الخيار والذي لا أظنه إلا المضي قدما باعتبارنا إزاء استحقاق يعول عليه تناول إشكالات الوطن والتأسيس لدولة جديدة وباعتبار أن هذا الاستحقاق صار أيضا مطلبا إقليما ودوليا، كما باعتبار أن اليمنيين لم يعد من خيار أمامهم إلا الحوار حول مشاكلهم والخروج بحلول تعنيهم جميعا ولا خيار آخر غير ذلك لتحقيق الهدف.. وعدم إدراك ذلك من قبل البعض لا ينبغي أن يكون عقبة تحول دون الوصول وبالتالي وضع القضية الوطنية كلها رهن حالة مثل هذه ومواقف تتسم بالضعف في تقدير الأمور.

الحديدة.. في انتظار مؤتمر الحوار

الحديدة / غمدان أبوعلي

في إطار الفعاليات المتواترة التي تشهدها الساحة تحضيرا للحوار الوطني الشامل وإسهاما في التوعية به انتظمت في مدينة الحديدة فعاليات أكدت على أهمية الانتهاء إلى لحظة يبدأ فيها الحوار وقد زالت من الطريق كل عقبات التوافق.. كما أنصفت أجندة الحوار كل القضايا الوطنية.. في هذا السياق أكد صلاح مصلح الصيادي عضو اللجنة الفنية للحوار الوطني في ندوة بمحافظة الحديدة أن الأطراف الذين يحاولون إفشال المؤتمر لن يستطيعوا أن يحققوا مأربهم لأن الشعب اليمني شعب الإيمان والحكمة.. في الندوة التي أقامها منتدى اليمن للقرن الحادي والعشرين حمل المشاركون عضو اللجنة الفنية للحوار الوطني رسائل لرئيس الجمهورية للمطالبة بدمج القضية التهامية ضمن القضايا المطروحة على طاولة الحوار باعتبارها قضية حقوق وقضية أرض وإنسان.

وفي هذا الوقت عقدت اللجنة التحضيرية الخاصة بالحوار المحلى بالحديدة اجتماعاً خاصاً لمناقشة أهم القضايا والمحاور التي تخص أبناء المحافظة إلى جانب مناقشة الجدول الخاص باستكمال برنامج أعمالها الذي يهدف إلى سرعة رفع كافة قضايا أبناء تهامة إلى اللجنة الفنية للحوار الوطني الشامل ..

وأقرت اللجنة التحضيرية لبرنامج دعم الحوار المحلي في الحديدة على سرعة الرفع إلى لجنة الحوار الوطني الشامل بقضايا الحديدة وإدراج القضية التهامية ضمن القضايا المطروحة على طاولة مؤتمر الحوار الوطني الشامل المقرر عقده في الثامن عشر من مارس الحالي.